

FUENTES ARÁBICO-HISPANAS

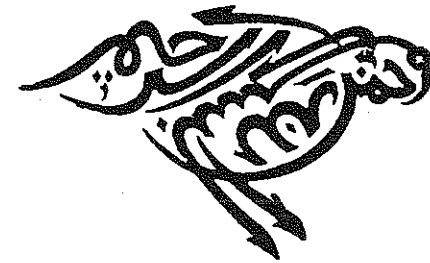
Colección editada por: Mercedes García-Arenal, Manuela Marín,  
Luis Molina y José Pérez Lázaro.

Primeros títulos

1. °ABD AL-MALIK B. ḤABĪB (m. 238/852), *Kitāb al-ta'rij*. Edición crítica y estudio por JORGE AGUADÉ.
2. °ABD AL-MALIK B. ḤABĪB (m. 238/852), *Mujtaṣar fi l-ṭibb*. Introducción, edición crítica y traducción por CAMILO ÁLVAREZ DE MORALES y FERNANDO GIRÓN.
3. MUḤAMMAD B. ḤARĪṬ AL-JUSĀNĪ (m. 361/971), *Ajbār al-fuqahā' wa-l-muḥaddiṭīn*. Edición crítica y estudio por MARÍA LUISA ÁVILA y LUIS MOLINA.
4. ABŪ MARWĀN °ABD AL-MALIK IBN ZUHR (m. 557/1162), *Kitāb al-aḡāya*. Introducción, edición crítica y traducción por EXPIRACIÓN GARCÍA.
5. AḤMAD B. MUGĪṬ AL-ṬULAYṬULĪ (m. 459/1067), *Al-Muqni' fi 'ilm al-šurūṭ*. Introducción y edición crítica por FRANCISCO JAVIER AGUIRRE SÁDABA.
6. IBN HISĀM AL-LAJMĪ (m. 577/1181), *Al-Madjal ilā taqwīm al-lisān wa-ta'lim al-bayān*. Edición crítica y estudio por JOSÉ PÉREZ LÁZARO.
7. ABŪ MUḤAMMAD AL-RUSĀṬĪ (542/1147) e IBN AL-JARRĀṬ AL-ĪSBILĪ (581/1186), *Al-Andalus fi Kitāb Iqtibās al-anwār wa-fi Ijtisār Iqtibās al-anwār*. Introducción y edición crítica por EMILIO MOLINA y JACINTO BOSCH VILÁ.
8. IBN BASKUWĀL (m. 578/1183), *Kitāb al-mustagīṭīn bi-llāh ta'ālā 'inda l-muḥimmāt wa-l-ḥāyāt*. Edición crítica y estudio por MANUELA MARÍN.
9. ABŪ ḤĀMĪD AL-GARNĀṬĪ (m. 565/1169), *Al-Mu'rib 'an ba'd 'aḡā'ib al-Magrib*. Introducción, edición crítica y traducción por INGRID BEJARANO.
10. ABŪ ḤĀMĪD AL-GARNĀṬĪ (m. 565/1169), *Tuḥfat al-albāb*. Traducción por ANA RAMOS.

AḤMAD B. MUGĪṬ AL-ṬULAYṬULĪ  
(m. 459/1067)

AL-MUQNI' FĪ 'ILM AL-ŠURŪṬ  
(FORMULARIO NOTARIAL)



Introducción y edición crítica por  
FRANCISCO JAVIER AGUIRRE SÁDABA

فصل

10 (قال أحمد بن محمد : ) ومعنى « التوقيت في ذلك أربعة أعوام هذا من قول الله <sup>1050</sup> - تع - : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ <sup>1051</sup> ، وأصل الإيلاء الامتناع ، فلَمَّا صَحَّ أَنَّ الْمُؤَلَّى هُوَ <sup>1052</sup> أَدَخَلَ (الامتناع) على نفسه ، اجتهد القاضي في أمر المفقود وجعل عن كلِّ شهر سنة ليجتهد في طلب أمره في كلِّ قطر (من الأقطار) ، والأقطار أربعة : القبلة والجوف والشرق والغرب .

فصل

15 وإن كانت المرأة في موضع لا حَكَم فيه رفعت أمرها إلى صالحخي جيرانها ، وكشفوا عن خبر \* زوجها ، ثم ضربوا لها أربعة أعوام // ثم عدّة الوفاة ، وحلّت للأزواج ، لأنّ فِعْل الجماعة في عدم الإمام كحُكْم الإمام . قاله أبو عمران الفاسي وابن القابسي وغير واحد من الشيوخ .

10 وإذا اختلفت الشهادات في سنة عند فقده حُكِم في ذلك بالأقل احتياطاً ، قاله ابن العطار وغيره من شيوخ الوثائق . وإن فقد قبل البناء بزوجه وطلبت النفقة والكسوة من ماله <sup>1053</sup> حُكِم لها بذلك ، قاله ابن القاسم في رواية \* المصريين ، ورواه عنه أيضا عيسى ، وبه قال ابن المَوَاز ولم يذكر في ذلك اختلافا على معرفته باختلاف أصحاب مالك . وقال الشيخ أبو الحسن ( بن ) القابسي : لا يحكم لها بذلك في مال زوجها المفقود على مذهب « المَدَوْنَة » ، إذ لا يجب عليه ذلك إلاّ عند مطالبته بالدخول وبفقده عدم ذلك ، فاعرفه .

[54]

وثيقة بإسقاط حِصانة

25 يشهد من يضع اسمه أسفل تاريخ هذا الكتاب \* من الشهداء ، أنّهم يعرفون فلانة بنت فلان غير مأمونة على حِصانة بنينا من فلان بن فلان ، وهم فلان وفلان وفلانة ، وغير مستحقّة لها ، إذ لا يؤمن أن يكونوا / في غير حفظ <sup>1054</sup> ولا كفاية

<sup>1050</sup> B: هو مأخوذ من قول الله .

<sup>1051</sup> Corán, II, 226.

<sup>1052</sup> Ad. intl. A.

<sup>1053</sup> Omt. B.

<sup>1054</sup> B: في غير ستر .

ولا جزأ ، ولا يعلمون للبنين المذكورين بعدها حاضنا غير أبيهم فلان ، ويعرفونه ممن يستحقّ حِصانتهم . شهد بذلك كلّ من عرفه على حال نصّه وأوقع شهادته على معرفة ذلك ، وذلك في تاريخ كذا .

الفقه

(قال أحمد بن محمد : ) وإذا ثبت مثل هذا العقد سقطت به الحِصانة ورجع حَكَمها إلى والد البنين \* بعد الإعذار إلى الحاضنة فيمن شهد عليها ، قاله غير واحد من الشيوخ المتقدمين والمتأخرين ، وبه الحكم . وإذا أراد الرجل أن يرحل من البلد الذي فيه الحاضنة إلى بلد آخر ليسكن فيه ، حُكِم له بأخذ بنيه من الحاضنة <sup>1055</sup> ويرحل بهم ، إذا عرف حقيقة ذلك وكان بين البلد الذي يخرج منه إلى البلد الذي يرحل إليه <sup>1056</sup> مسيرة ستة برد أو ما يقرب منها ، قاله مالك في كتاب محمد وبه مضت <sup>1057</sup> الفتيا عند شيوخ المذهب . وليس عليه أن يثبت استيطانه \* عند حَكَم البلد الذي يرحل إليه ، ويُدرجه للحَكَم الذي في البلد الذي يخرج منه ، وعلى ذلك يدلّ قول ابن القاسم في كتاب إرخاء السُتور من « المَدَوْنَة » ، وذلك قوله : وإذا ارتحل الأب إلى بلد آخر كان له ( أن ) ينتقل مع ولده ، وقيل للحاضنة : أتبعيه إن شئت ، إذا كانت رحلة انتقال . واستحسنه ابن الهندي وغيره من الشيوخ ، وبه كان يفتي الشيخ الحافظ محمد بن عُمر بن الفخار ، بخلاف ما حكاه محمد بن أبي زَمَنِين في « أَحْكَامِهِ » \* عن بعض شيوخه ، أنّه يثبت عند حكم البلد الذي يرحل إليه استيطانه ، وعند ذلك يحكم له بأخذ بنيه ، وأنكر هذا القول غير واحد من الشيوخ ، فاعرفه .

[55]

وثيقة نَفْي حَمَل

يشهد من يضع اسمه أسفل تاريخ هذا الكتاب من الشهداء ، أنّهم يعرفون فلان بن فلان زوج فلانة بنت فلان بعينه واسمه ، ولا يعلمون عصمة النكاح

<sup>1055</sup> Omt. B.

<sup>1056</sup> A: فيه .

<sup>1057</sup> Ambos mss.: مضى .

<sup>1058</sup> Marg. A: من يتسقى .

وثيقة \* في إقرار الرجل بحمل زوجته

يشهد<sup>1065</sup> من يضع اسمه أسفل تاريخ هذا الكتاب من الشهداء ، أن فلان بن فلان أقرّ عندهم في تاريخ كذا أن حمل امرأته فلانة بنت فلان الذي هو ظاهر بها منه ، وأنه ولده . شهد بذلك من سمعه منه وعرفه واستوعب<sup>1066</sup> إقراره بذلك ، وذلك في تاريخ كذا .

الفقه

قال أبو جعفر<sup>1067</sup> : وإذا ثبت عليه مثل هذا العقد<sup>1068</sup> أُعذر إليه في البيّنة ، فإن أتى بما يسقطها لم \* يلزمه ذلك الحمل ، وتلاعنا جميعا<sup>1069</sup> منه ، وإن لم يقرر على إسقاط ما ثبت عليه لحق به الحمل . وإن رماها (يعني القذف) حُدّ لها<sup>1070</sup> . قاله غير واحد من أهل العلم ، وبه العمل<sup>1071</sup> .

وثيقة باستلحاق الملاعن<sup>1072</sup> لما انتفى منه

أشهد فلان بن فلان على نفسه شهداء هذا الكتاب في صحته وعقله وجواز أمره ، أنه استلحق الابن الذي كان نفاه من الحمل الذي كان لاعن منه<sup>1073</sup> ، ولحق به ورجع عن نفيه \* له والتزمه والتزم الإنفاق عليه . شهد ، وتمضي إلى التاريخ .

<sup>1065</sup> Ad. intl. A y omt. B: بسم الله الرحمن الرحيم .

<sup>1066</sup> B: واستوجب .

<sup>1067</sup> B: أحمد بن محمد .

<sup>1068</sup> Omt. B.

<sup>1069</sup> Intl. A; I. A: وتلاعن معها .

<sup>1070</sup> B: جلد .

<sup>1071</sup> Omt. B: . . . وبه .

<sup>1072</sup> Omt. B.

<sup>1073</sup> Intl. A; I. A: فيه .

انقطعت بينها إلى حين إيقاعهم لشهادتهم في هذا الكتاب ، وكان \* إيقاعهم لها فيه في تاريخ كذا .

فإذا ثبت مثل هذا العقد وقّعه القاضي على قوله ، وكتب في ذلك : قال عند القاضي فلان بن فلان قاضي موضع كذا فلان بن فلان ، إذ وقّفته زوجته فلانة بنت فلان على حملها وعلى ما قذفها به<sup>1059</sup> فيه ، فقال إنه مُنتفٍ من حملها وإنه ليس منه وإنها زنت . وأنكرت فلانة المذكورة ذلك من قوله . وثبتت مقالة كل واحد بذلك<sup>1060</sup> عند القاضي - وقّعه الله - وفي مجلس نظره وبشهادة فلان وفلان في تاريخ كذا .

الفقه

( قال أحمد بن محمد : ) وإذا تبادى الزوج على نفيه أجمع القاضي عدول المسلمين وأحضر الزوجين ، وتلاعنا بمحضر الفقهاء والعدول ، بعد أن يخوف الزوج بالله العظيم + / وشديد عذابه الأليم ، ثم يحلف : بالله الذي لا إله إلا هو لقد زنت فلانة هذه ، وما ذلك<sup>1061</sup> الحمل مني ! يحلف بذلك أربع<sup>1062</sup> أيمان ، ثم يحمّس بلعنة الله ، وذلك في المسجد الجامع مستقبل القبلة قائما . ثم تخوف المرأة بالله - تع - ، فإن تبادت حلفت أربع<sup>1063</sup> أيمان لما زنت وأن هذا الحمل منه ، وتحمّس بال غضب . فإذا تمّ التعانها \* وقعت الفرقة بينها ، وكان طلاقا بائنا ، ولم يتناكحا أبدا . ولا يتمّ الفراق بينها على مذهب ابن القاسم إلا بحكم القاضي ( في ذلك ) ، والحجة في ذلك ما وقع في سماع أصبغ من « العُتَيْبِيَّة » ، أن رسول الله - ﷺ - قال لعويمير وزوجته بعد التعانها قوما : فَقَدْ فَرَّقْتُ بَيْنَكُمَا ، وَوَجَبَتْ النَّارُ لِأَحَدِكُمَا ، وَالْوَالِدُ لِلْمَرْأَةِ<sup>1064</sup> . فدلّ أن الفراق لا يقع إلا بحكم خلاف قول سحنون في ذلك ، فاعرفه .

<sup>1059</sup> Omt. B.

<sup>1060</sup> B: وثبتت ذلك مقالتهما .

<sup>1061</sup> Intl. A; I. A: هذا .

<sup>1062</sup> Ambos mss.: أربعة .

<sup>1063</sup> Ambos mss.: أربعة .

<sup>1064</sup> Omt. B: . . . والولد .

تمّ قضي بالولد للمرأة . Cf. Bujārī, *tafsīr šūra* 24:4. Vid. Wensinck, *op. cit.*, VII, p. 313.

+ En A el fol. 37 está colocado fuera del lugar que le corresponde, ya que su texto es continuación del fol. 35. Vid. S. Vila, *op. cit.*, p. 8.

وفلان وفلانة كذا وكذا // ربعا من دقيق القمح وكذا وكذا درهما من سكة كذا<sup>1080</sup> ، عن صرف وكسوة ، لمدة كذا أولها تأريخ كذا<sup>1081</sup> . وقبضته فلانة المذكورة والتزمت له ضمان هذه العدة ( للمدة المؤرخة ) ضمان الغرم الخارج عن الحاملة ، بعد معرفتها بقدر ذلك كله<sup>1082</sup> \* ومبلغه . شهد على إسهاد فلانة على نفسها بالمذكور عنها في هذا الكتاب<sup>1083</sup> من عرفها وسمعه منها ، وهي بحال صحة وجواز فعل<sup>1084</sup> ، ممن يعرف الحضانة المذكورة ، وذلك في تأريخ كذا .

الفقه

قال أبو جعفر<sup>1085</sup> : ويلزم للحاضنة ما ضمنتها من أجل إنفاها لم تقبضه منه على الأمانة وإنما قبضت ذلك منه من أجل حقها بالحضانة ، لأن السنة قد أحكمت ذلك لها . وإن كان ما نقص مجهولا فقد علمت أن نفقة بني \* آدم معلومة . وإن مات الولد قبل انقضاء المدة زجع عليها بما بقي من النفقة ، وإن كانت الكسوة قد بليت فلا شيء له منها ، وإن لم تبلى حُكِمَ له بها ، قاله غير واحد من الفقهاء وبه مضى العمل ، فأعرفه .

[60]

وثيقة بضعف الرجل وقلة ذات يده

يشهد من يضع اسمه أسفل تأريخ هذا الكتاب من الشهداء ، أنهم يعرفون فلان بن فلان بعينه واسمه مقلّا في \* حاله<sup>1086</sup> ضعيف الخيلة في تحرفه قليل ذات اليد مقدرا<sup>1087</sup> عليه في رزقه ، لا يعلمونه تبدل ( عن هذه الحالة بغيرها )<sup>1088</sup> إلى حين إيقاعهم لشهادتهم في هذا الكتاب ، وذلك في شهر كذا من سنة كذا<sup>1089</sup> .

1080 Ad. Intl. A: من سكة كذا .  
1081 Intl. A: تأريخ هذا الكتاب . B: شهر . I. A: تأريخ .  
1082 Omt. B.  
1083 Omt. B: ... في .  
1084 B: الأمر .  
1085 أحمد بن محمد . B:  
1086 Intl. A; I. A: ماله .  
1087 Marg. A: مقدورا .  
1088 L. A: تبدل بهذه الحالة سواها .  
1089 B: ذلك في تأريخ كذا .

الفقه

قال أحمد بن محمد : وللمرأة أن تقوم عليه بقدره لها ، ويحد ثمانين سوطا وتلزمه نفقة الابن والحمل مُذ قطعها عنها ، ولا يتناكحان أبدا ولا يتوارثان . قاله غير واحد من الفقهاء وبه الفتيا .

[58]

وثيقة نبي الرجل لابن مملوكته

أشهد فلان بن فلان على نفسه<sup>1074</sup> شهداء هذا الكتاب في صحته وعقله ؛ وجواز أمره ، أنه نفي نسب \* فلان الذي هو ابن مملوكته فلانة عن نفسه لتيقنه أنه غير ابنه ، إذ كان قد استبرأها استبراء صحيحا ، ولم يجامعها بعد ، وحملت ابنها بعد الاستبراء ، / وصرخ بذلك وأعلن به ، إذ لم يحل له السكوت على ذلك وتوقع أن يرثه غير وارثه . شهد على إسهاد فلان بن فلان على نفسه بالمذكور عنه في هذا الكتاب من عرفه وسمعه منه ، وذلك بمحضر عدول<sup>1076</sup> ( ومحضر المنتقى منه فلان ) وعلى أعيانهم<sup>1077</sup> ، وذلك في تأريخ كذا .

الفقه

قال أحمد بن محمد : وليس في ذلك لعان ولا يمين ، ولا حد إن أقر به بعد نفيه له ، قاله غير واحد من الفقهاء ، فأعرفه<sup>1078</sup> .

[59]

وثيقة بدفع الرجل نفقة ولده للحاضنة

تقول<sup>1079</sup> : دفع فلان بن فلان الفلاني إلى فلانة بنت فلان ، التي كانت زوجه إلى أن بارأها ، أو إلى أمها الحاضنة فلانة بنت فلان عن نفقة بنيه فلان

1074 Omt. B.  
1075 B: من .  
1076 Omt. B.  
1077 A: على عينه . B:  
1078 B: فانهم .  
1079 Omt. B.